العلاقة التبادلية بين التأمين والمخالفات المرورية

د. فهد بن حمود العنزي
جامعة الملك سعود . كلية العلوم الإدارية . قسم القانون
بريد اليكتروني: Fanazi_2000@yahoo.com

الملخص

إن العلاقة التبادلية بين التأمين والمخالفات المرورية تبرز من خلال جانبين أحدهما نظري والآخر عملي، حيث يشمل الجانب النظري التعريف بالتأمين بصفة عامة والتأمين الإلزامي على المركبات والرخص بالمملكة وعلاقته بالمخالفات المرورية وكذلك مفهوم المخالفات والمخالفات المرورية وجوانب العلاقة بين المخالفات والتأمين سواء من الناحية الفنية أو القانونية من حيث جانبيها الايجابي والسلبي، فالجانب الايجابي يتمثل في إمكانية إيجاد تنظيم قانوني وفني يربط بين المخالفات المرورية والتأمين على الرخص والمركبات بحيث تتم زيادة القسط التأميني على المخالف أو من يرتكب حادث مروري وكذلك يتم منح تخفيض على القسط لمن لا يقترف حوادث أو مخالفات مرورية بالإضافة إلى استبعاد التغطية التأمينية في حال اقتراف مخالفات معينة، ويتم ذلك من خلال إتاحة الفرصة لشركات التأمين سواء من طرف المرور مباشرة أو عن طريق وسيط للإطلاع على سجلات عملاء هذه الشركات لدى المرور. أما الجانب السلبي في هذه العلاقة فيتمثل في أن الطرف المتضرر من استبعاد التغطية التأمينية نتيجة وجود مخالفات هو من تقرر التعويض لصالحه أي ضحية حادث السير أو ورثته فهو الذي لن يحصل على مبلغ التعويض من شركة التأمين في حالة وجود مخالفات مرورية يتم استبعاد التعويض بسبب اقترافها. وتبرز المعوقات التي تحد من تحقيق انسجام وتبادل إيجابي بين المخالفات المرورية والتأمين في محاولة لوضع الحلول لها بحيث يشكل التأمين عنصرا فعالا للحد من المخالفات المرورية وبما لا يؤثر على حقوق المتضررين من حوادث السير، أما بالنسبة للجانب العملي فقد جرى استقصاء آراء عينة

مختارة من الأفراد من مالكي المركبات وحاملي الرخص وكذلك عينة مختارة من شركات التأمين في المدن الرئيسة في المملكة وأخذ تصوراتهم حول العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية بجانبيها الايجابي والسلبي وكذلك أخذ مقترحاتهم وآرائهم حول الحلول التي ينبغي تبنيها في هذا المجال وتمت مناقشة هذه الآراء والتصورات والمقترحات وتحليلها في الجانب العملي من هذه الورقة وذلك من خلال الجداول والرسومات البيانية التي تضمنها هذا الجانب وتم تحليل مضمونها كميا من خلال عمل المقارنات بين إجابات أفراد العينة من الجمهور بالنظر إلى المستوى التعليمي والسن والآراء المطروحة حول هذه العلاقة وكذلك الشركات التي شملتها الدراسة من حيث خبرتها ونشاطها في سوق التأمين السعودية في سبيل الوصول إلى الارتقاء بمستوى بيئة التأمين في المملكة وجعلها أكثر فاعلية بحيث تحقق الهدف من وراء تطبيق إلزامية التأمين ولا يمكن تحسين كيفية بيئة التأمين ما لم تساهم شركات التأمين بنفسهما في الارتقاء بهذه البيئة من خلال بناء جسور تعاون مع الجهات في القطاعين العام والخاص علاوة على مساهماتها في إنفاذ برامج توعية طموحة للتوعية المرورية.

مقدمة

تعد العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية من أهم الموضوعات التي ينبغي دراستها، فهي تلقي الضوء على أهمية جانب من الجوانب التي تعنى بالسلامة المرورية وذلك للحد من اقتراف المخالفات المرورية وحوادث السير. كما أن هذه الدراسة تتعرض للجوانب المختلفة لقضية العلاقة بين المخالفات ذات التأثير على السلامة المرورية والتأمين وذلك بالتركيز على محورين رئيسيين وهما شركات التأمين والجمهور من أصحاب الرخص والمركبات، وكذلك مع ما يمكن أن يسهم به المرور من جهود بهدف إيجاد علاقة تكاملية بين مختلف الأطراف وبشكل يحقق تأثيراً إيجابياً متبادلاً بينها، مما يحقق بدوره أقصى درجات السلامة المرورية التي ينشدها الجميع وذلك بعد التعرف على المزايا التي تتوفر في ظل وجود مثل هذا التكامل

والتعرف كذلك على المعوقات والسلبيات التي تحد من الإفادة من تحقيق هذا التكامل.

وتتضمن الدراسة جانبين رئيسين أحدهما نظري يهدف إلى التعريف بالتأمين ودوره في مجال التأمين على الرخص والمركبات وما يمكن أن يسهم به هذا النوع من التأمين في الحد من المخالفات المرورية وبالتالي حوادث السير. وهذا الجانب يمثل مدخلا عاما للبحث نظرا لحداثة تجربة التأمين الإلزامي على المركبات والرخص في المملكة وحاجة القارئ إلى تسليط الضوء فيه على المفاهيم الأساس للتأمين بشكل عام والتأمين على المركبات بشكل خاص وبما يسهل معه بحث الجانب الثاني من الدراسة وهو الجانب الميداني الذي يتضمن استطلاعين رئيسين للجمهور وشركات التأمين وهذان الاستطلاعان يتضمنان نقاطاً محددة للتعرف على جوانب العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية من وجهة نظر شركات التأمين وكذلك من وجهة نظر الجمهور، وتم تصميم أسئلة في كلا الاستبيانين للتعرف على المعوقات والسلبيات التي تحد من إيجاد علاقة تناغم وانسجام بين هذين المحورين المهمين في قضايا السلامة المرورية وهما التأمين والحد من المخالفات المرورية وإيجاد الحلول والمقترحات بشأنهما وكذلك التعرف على الجوانب الإيجابية في هذه العلاقة ومحاولة استثمارها في قضايا السلامة المرورية.

1 . منهج البحث

تكمن أهمية البحث في أن العلاقة بين المخالفات المرورية والتأمين لم تحظ بالدراسة البحثية المتكاملة بالرغم من أهميتها القصوى وباعتبارها أيضا تمثل أحد الركائز الأساس في قضايا السلامة المرورية وبالرغم كذلك من أنها تحقق مصالح الأطراف مجتمعة من جمهور وشركات تأمين والجهات المعنية بالسلامة المرورية، فإيضاح جوانب هذه العلاقة وإبرازها من خلال دراسة بحثية نظرية وميدانية تمهيدا لتبني آلية عملية لتطبيقها على أرض الواقع يمثل الغاية الأساس لهذه الدراسة فهي تتعرض لهذه العلاقة

بشـموليتها وبإيجابياتهـا وسـلبياتها ومعوقاتهـا وبشـقيها النظـري والعملـي.

1-1 الأهداف

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- لفت النظر لأهمية العلاقة بين التأمين على المركبات وبين المخالفات المرورية والتعرف على الجوانب الإيجابية فيها ومحاولة استثمارها بما يخدم قضايا السلامة المرورية ودراسة الجوانب السلبية لهذه العلاقة ومحاولة وضع الحلول لها.
- بيان أهمية إقامة نظام للتبادل المعلوماتي بين شركات التأمين بعضها البعض وبينها وبين المرور وبيان الايجابيات التي تبنى على وجود هذا النظام المعلوماتي.
- معرفة المعوقات التي تحد من الإفادة من إقامة نظام متبادل للمعلومات ومحاولة وضع الحلول لها وأخذ آراء شركات التأمين والجمهور حول أهمية هذا النظام.
- دراسة الجوانب القانونية المتعلقة بقيام شركات التأمين بإدراج الاستثناءات الخاصة بالمخالفات المرورية في وثائقها وتأثير ذلك على حقوق المتضرر أو المتضررين من حادث السير.

1-2 فرضيات البحث: تم تحديد فرضيات البحث بما يلي:

- هناك علاقة تبادلية بين التأمين على المركبات والمخالفات المرورية وتتبلور هذه العلاقة بوضوح فيما يخص القسط والتغطية التأمينية (التعويض).
- من إيجابيات التأمين حرص شركات التأمين على أن لا يرتكب عملاؤها مخالفات مرورية تؤدي إلى اقتراف حوادث سير ولهذا فهي تعمل على إدراج شروط في وثائقها لاستبعاد التعويض أو تقليصه في حالة اقتراف مخالفات مرورية معينة.

- من سلبيات العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية تأثير ذلك على حقوق المجني عليه أو ورثته فيما يتعلق بحصوله على التعويض من شركة التأمين.
- تحرص شركات التأمين على وجود نظام اتصال فعال فيما بينها وكذلك مع المرور للإطلاع على سجلات السائقين ومعرفة المخالفات التي لها تأثير على حوادث السير.
- أن الأفراد وشركات التأمين يؤيدون ويدركون أهمية وجود نظام مرن لاحتساب القسط بحيث يزداد أو ينخفض مبلغ القسط تبعا لارتكاب العميل حوادث أو مخالفات ذات تأثير على السلامة المرورية.

1-3 الدراسات السابقة

تفتقر المكتبة السعودية للدراسات السابقة حول التأمين والمخالفات المرورية وذلك بالنظر إلى حداثة تجربة التأمين الإلزامي على المركبات والرخص بالمملكة، وقد قام الباحث بدراسة سابقة بعنوان (تفعيل قرار مجلس الوزراء للتأمين الإلزامي على المركبات والرخص) اشتملت على استطلاعات لرأي الجمهور وشركات التأمين حول أفضل السبل لتطبيق قرار مجلس الوزراء حول التأمين الإلزامي على المركبات والرخص وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات مثل العمل على زيادة وعي الجمهور بنظام التأمين الإلزامي على المركبات والرخص وإيجاد أدوات رقابة فعالة للتأكد من استجابة شركات التأمين لشروط ومتطلبات النظام[1]. دراسة حول مسببات الحوادث وما تقوم به شركات التأمين من إسهام للحد من المخالفات المرورية والحوادث من خلال بعض الشروط المشددة والاستثناءات في عقود التأمين انتهت[2]. إلى توصيات منها إيقاع العقوبات الرادعة على مرتكبي المخالفات المرورية من الفئة الأولى والعمل على زيادة التوعية الإعلامية وإظهار صور الحوادث في وسائل الإعلام.

1-4 مجتمع الدراسة وعينة البحث

يتحدد مجتمع الدراسة بفئتين هما شركات التأمين والجمهور من أصحاب الرخص والمركبات وذلك في المناطق الرئيسة للمملكة. وقد تم تحديد عينة البحث بالنسبة لشركات التأمين في المدن الرئيسة الثلاث للمملكة وهي مدن الرياض وجدة والخبر وذلك نظراً لمحدودية عدد شركات التأمين بالمملكة ووجودها غالباً في هذه المدن الثلاث، أما بالنسبة لعينة الجمهور فقد شملت المدن الرئيسة لمختلف مناطق المملكة وهي منطقة الرياض والمناطق الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية للمملكة وهذه المدن بالإضافة إلى منطقة الرياض هي جدة والدمام وأبها وتبوك.

وبالنسبة لشركات التأمين فقد تم توزيع 90 تسعين استمارة بحث وقد بلغت الردود 83 استمارة وقد تم اختيار ثمانين استمارة بعد استبعاد ثلاث استمارات غير مستوفية للشروط المنهجية للبحث. وهذا العدد يشمل غالبية شركات التأمين العاملة بالمملكة وقد تم توزيع الاستبيانات على الشركات يدويا وواحدة منها عن طريق الفاكس.

وبالنسبة للجمهور فقد تم توزيع 1100 استمارة وقد بلغت الردود حوالي 897 وتم تحديد 800 استمارة للدراسة وذلك بعد استبعاد سبعاً وتسعين استمارة غالبيتها غير مستوفية للشروط المنهجية للبحث. وتم اختيار أفراد العينة من مختلف فئات المجتمع مع التركيز على الفئات المتعلمة نظراً لصعوبة فهم التأمين وذلك لحداثة تجربة التأمين الإلزامي بالمملكة (انظر الجدول رقم 1 في ملحق الورقة)، وقد تم اختيار الأفراد داخل كل فئة عشوائيا.

1-5 أسلوب جمع البيانات وطريقة التحليل

تم توزيع غالبية الاستبانات يدوياً وقد وزّع جزء منها عن طريق البريد. كما قام الباحث بعقد جلستي تدريب لفريق العمل الذي أوكلت إليه مهمة الإشراف على توزيع الاستبانات، يدوياً على الأفراد وذلك ليكون هذا الفريق جاهزاً للرد على الأسئلة الشائعة التي يطرحها الأفراد عند قيامهم بتعبئة الاستبانات. وأفراد هذا الفريق هم في الأصل ممن يعملون في مهن لها

ارتباط بالتأمين. وقد تم تحليل البيانات باستخدام نظم التحليل الإحصائي Statistical Analysis System (S.A.S) حيث تم بواسطتها توزيع إجابات أفراد العينة واحتساب النسب المرتبطة بها بالإضافة إلى عمل الرسوم البيانية على برنامج (Ms-Excel for windows)

1-6 تعاريف بالمصطلحات الرئيسة المستخدمة في البحث

المؤمن (شركة التأمين): هو من يتعهد بدفع التعويض بدلا عن المسئول عن الضرر وذلك وفقا لأحكام عقد التأمين المبرم مع المستأمن.

إعادة التأمين: هو عقد تبرمه شركة التأمين مع شركة تأمين أخرى تمارس أعمال إعادة التأمين تتحمل بموجبه هذه الأخيرة جزء من الخسائر التي قد تتعرض لها شركة التأمين نتيجة قيامها بالتأمين على خطر معين وذلك مقابل جزء من القسط.

التأمين الشامل على المركبات: هو نظام يتم بموجبه تعويض المستأمن عن ما يلحقه من خسائر نتيجة حصول أضرار للمركبة المؤمن عليها وفق شروط الوثيقة بالإضافة إلى المبالغ التي يُلزم بدفعها نظاما للغير نتيجة حصول حادث سير.

التأمين ضد الغير: هو نظام يتم بموجبه تعويض المستأمن عن المبالغ التي دفعها للمتضرر نتيجة حصول حادث سير أو تعويض المتضرر مباشرة عن طريق شركة التأمين.

المستأمن: هو من يبرم عقد تأمين مع شركة التأمين وهو من تتم تغطية مسئوليته المدنية تجاه الغير وفقاً لنظام التأمين الإلزامي على المركبات والرخص.

عقد التأمين أو وثيقة التأمين: هي محرر مكتوب بين المؤمن والمستأمن يبين نطاق التأمين وشروطه والاستثناءات التي ترد عليه ومدة التأمين.

التغطية التأمينية أو الغطاء التأميني (مبلغ التأمين): هو ما يلتزم المؤمن بدفعه من مال نيابة عن المستأمن أو يعوض المستأمن عنه في حالة ما إذا قام هذا الأخير بدفعه في حالة حصول الضرر وهو يعبر أيضاً عن

الحد الأعلى للمبلغ الذي يجب على المؤمن دفعه في حالة حصول الضرر.

المستفيد: هو الشخص الذي سيحصل على مبلغ التعويض في حالة حصول الضرر.

الخطر في التأمين من المسئولية: هو الحادث الاحتمالي المستقبلي الذي يؤدي إلى حدوث ضرر في النفس أو المال ويمكن التأمين ضده.

القسط: هو المبلغ الذي يجب على المستأمن دفعه للمؤمن مقابل حصوله على التغطية التأمينية.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1 تعريف التأمين

على الرغم من الصعوبات التي تحيط بوضع تعريف شامل للتأمين فإن هناك تعريفات يمكن أن تحيط بفكرة التأمين نفسها والغرض الذي نشأ من أجله. فالتأمين يعبر في صورته المجردة عن إحساس نفسي بالخوف من الخطر ومحاولة إيجاد جهة قادرة على ترميم الخسائر التي يمكن أن تنشأ عن هذا الخطر المستقبلي، فالغاية من التأمين هي الحصول على الأمن من خلال إشراك جهة أو مجموعة من الأشخاص قادرين على تحقيق هذا الهدف. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف التأمين بأنه:

عقد يتعهد بموجبه شخص يسمى المؤمَّن بأن يدفع إلى المستأمن أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا في حالة حصول الحادث أو تحقق الخطر المؤمن عنه وذلك مقابل قسط يؤديه المستأمن للمؤمن[3].

وبالرغم من بساطة هذا التعريف إلا أنه يبين فقط جانبا معينا من جوانب التأمين وهو الجانب القانوني الذي يتمثل بوجود علاقة عقدية بين طرفين بالرغم من أن التأمين لا ينظر إليه باعتباره فقط علاقة عقدية بين طرفين بل هو نظام اقتصادي واجتماعي متكامل وهو منظومة من العلاقات والجوانب القانونية والاقتصادية التي يصعب حصرها من خلال تعريف

واحد، فالتأمين يتغلغل في شتى جوانب الحياة الإنسانية وفي مختلف جوانب النشاطات الاقتصادية ويتفرع إلى صنوف وأنواع شتى بحيث لا يمكن حصرها في تعريف جامع فلو نظرنا إليه من جانبه الاجتماعي والإنساني فهو يقوم على فكرة التكافل والتعاضد والتعاون بين مجموعة من الناس بل وحتى بين أفراد المجتمع ككل من أجل درء نتائج خطر معين فهو يتجاوز المفهوم الضيق الذي يتجسد في علاقة بين طرفين[4]، كما أننا لو نظرنا إليه من جانبه الاقتصادي فسنجده يجسد أفضل وسيلة للائتمان وجمع رؤوس الأموال وتحريكها اقتصاديا.

2-2 التأمين الإجباري على المركبات والرخص وعلاقته بالمخالفات المرورية

التأمين الإجباري من المسئولية هو نوع من التأمين تفرضه الدولة على أصحاب الآلات أو الأدوات أو مصادر الخطر لجبر الضرر الذي يحصل للغير نتيجة وجود هذه المصادر أو استخدام هذه الآلات أو الأدوات [5] والتأمين من المسئولية يفترض وجود ثلاثة أطراف وهم المؤمّن والمستأمن وغير المصاب أو المتضرر أو ورثته[6]. ويعد التأمين الإلزامي على المركبات والرخص من أهم تطبيقات التأمين الإجباري من المسئولية ومن الأنظمة الشائعة التي أخذت بها الدول وذلك بعد أن تفاقمت حوادث السير مخلفة خسائر مادية وجسدية معتبرة لم يكن بمقدور الأفراد تحمل مسئولية التعويض عنها، وفي المقابل عادة ما يعاني ضحايا حوادث السير من صعوبة الحصول على التعويضات المستحقة من المتورطين في حوادث السير مما يضطرهم إلى التنازل أو استمرار بقاء هؤلاء المتورطين بالسجون مما يثقل كاهل القطاع الأمني ولذلك فقد جاء قرار مجلس الوزراء رقم 222 وتاريخ 1422/8/13هـ والقاضي بإلزامية التأمين على المركبات الأجنبية التي تدخل إلى المملكة العربية السعودية وكذلك التأمين على الرخص للمواطنين والأجانب المقيمين في المملكة ليعبر عن مدى تفهم المسئولين

لـدينا للإشـكالات التـي يحـدثها غيـاب التـأمين الإلزامـي علـى الـرخص والمركبات.

2-2-1 التأمين على المركبات

التأمين على المركبات هو نظام يتم بموجبة تغطية المسئولية المدنية التي يمكن أن تنشأ نتيجة استخدام المركبة على الطرق. فالتأمين على المركبات يقوم على فكرة أن استخدام المركبة في السير يمكن أن يؤدي إلى حدوث أضرار تلحق بالغير وذلك على اعتبار أن المركبة هي من قبيل الآلات الخطرة التي يمكن أن تحدث أضرارا معتبرة لا يقوى الفرد العادي على تحمل نتائجها. وتتأسس مسئولية قائد أو مالك المركبة على أساس مسئولية حارس الأشياء في القانون حيث إن السيارة هي آله ميكانيكية يجب أن يبذل حارسها عناية خاصة وتثبت مسئولية هذا الحارس بمجرد حصول ضرر منها وبمجرد تدخلها في الحادث[7].

2-2-2 التأمين على الرخص

التأمين على الرخصة هو نوع من التأمين لاقى قبولاً وانتشاراً بين أوساط سائقي المركبات في المملكة العربية السعودية وقد تم تسويقه تحت مسمى وثيقة التأمين على الرخصة الخاصة وهذه الوثيقة تم اعتمادها باعتبارها كفالة غرم وأداء لدى دوائر المرور في المملكة. ويمكن تعريف التأمين على الرخصة بأنه نوع من التأمين يتم بمقتضاه تغطية المسئولية المدنية الناتجة عن حادث السير لحامل رخصة القيادة في حالة قيادته لمركبة مرخصة للسير وتؤهله رخصته لقيادة هذه المركبة. وقد أدت وثيقة التأمين على الرخصة الخاصة دوراً متميزاً في التأمين ضد المسئولية في حوادث السير باعتبارها حلاً مثالياً لفترة ما قبل إقرار التأمين الإلزامي على المركبات والرخص. ولعل إقرار التأمين الإلزامي على رخص المواطنين والمقيمين واشتراط أن يكون التأمين بالنسبة لهؤلاء المواطنين والمقيمين تأميناً على الرخصة هو تجسيد للنجاح الذي لاقته وثيقة الرخصة الخاصة، إلا أنه بصدور قرار مجلس الوزراء رقم 222 وتاريخ 1422/8/13هـ بشأن التأمين

الإلزامي على المركبات والرخص فإن ذلك تطلب تعديلات على وثيقة الرخصة الخاصة وأهمها أنها أصبحت تشمل جميع أنواع الرخص المعترف بها لقيادة المركبات وكذلك تعديل القسط المحتسب ليتناسب تناسباً طردياً مع فئات الرخص بما فيها تصاريح القيادة المؤقتة أيضاً[8].

2-2-3 التنظيم القانوني للتأمين الإلزامي على المركبات والرخص في المملكة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم 222 وتاريخ 1422/8/13هـ والقاضي بعدم السماح بدخول المركبات الأجنبية للمملكة أو عبور أراضيها ما لم تكن مؤمناً عليها تجاه الغير. والسماح لأي شركة يرخص لها في المملكة بمزاولة نشاط التأمين التعاوني بالقيام بالتأمين على رخص السائقين بشرط التأكد من مقدرتها وتوافق نشاطها مع متطلبات هذا النوع من التأمين، وكذلك الإلزام بالتأمين التعاوني تجاه الغير على رخص السائقين دون استثناء وتفويض سمو وزير الداخلية صلاحية تطبيق ذلك بشكل تدريجي. وتقوم وزارة الداخلية بتقييم نتائج ما ورد في هذا القرار ورفع تقرير بذلك من قبل وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القرار.

وقرار مجلس الوزراء على هذا النحو يلبي المتطلبات الأساسية فيما يتعلق بقواعد التأمين الإجباري المعمول به في مختلف الأنظمة القانونية في الدول المختلفة ويأتي في نفس الوقت منسجماً مع ما جرى عليه العمل في السوق السعودية للتأمين ومتوافقاً أيضاً مع المتطلبات النظامية التي تطلبها النظام في الشركات التي تمارس التأمين.

والتأمين الإلزامي على المركبات والرخص يغطي المسئولية المدنية لمالك أو سائق المركبة الأجنبي أو صاحب الرخصة بالنسبة للمواطنين أو المقيمين؛ فالقاعدة الشرعية تقضي بأن الشخص يسأل عن الأضرار التي يحدثها للغير سواء أكانت أضراراً تصيب البدن أو المال ويضمنها في مواجهة المتضرر. ويطلق القانون على هذه المسئولية اسم المسئولية

المدنية تمييزا لها عن المسئولية الجنائية التي تترتب على اقتراف فعل جنائي وتكون العقوبة في هذه الحالة جنائية كالسجن مثلاً وهو ما يسمى بالحق العام بالمملكة[9]. والمسئولية الجنائية لا يمكن أن تخضع بأي حال من الأحوال للتأمين وذلك تطبيقا لمبدأ شخصية العقوبة وهو مبدأ معروف في الشريعة الإسلامية والقانون، ولذلك فلا يمكن لشركة التأمين أن تبرم وثيقة تأمين مع الجاني تتحمل بموجبها المسئولية الجنائية عنه فما يمكن أن يكون محلاً للتأمين هو المسئولية المدنية فقط ذلك أن الجزاء الذي يترتب على هذه المسئولية هو جزاء مدني يتمثل في التعويض، والتعويض يمكن أن تدفعه جهة أخرى غير المسئول عن الضرر وهذا الأمر روعيت فيه مصلحة الضحية أو ورثته وهو الحصول على التعويض من شخص مليء وهو شركة التأمين. ومصطلح المسئولية المدنية يقابله في النظام في المملكة ما يعرف بالحق الخاص ولذلك فإن القرار جاء فقط ليخص هذا الجزء من المسئولية مع بقاء مرتكب حادث السير مسئولاً مسئولية كاملة في مواجهة المجتمع وذلك عن الشق الجنائي أو الحق العام الذي ينتج عن اقترافه لحادث سير الذي ينبغي عليه أن يخضع للعقوبة المقررة جنائياً عن هذا الفعل[10].

2-2-4 المخالفات المرورية

إن الهدف من وضع قواعد السير هو تحقيق الفائدة من استخدام المركبة في السير وتحقيق أقصى حالات السلامة المرورية في نفس الوقت، وذلك بالتقليل قدر الإمكان من الخطر المصاحب لاستخدام المركبة في السير. ولذلك فإن الأنظمة المرورية في مختلف الدول تحرص على الإلزام بالتقيد بهذه القواعد وتضع جزاءات رادعة في حال مخالفتها. ولقد حرص المنظم السعودي على تبني القواعد الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة من استخدام المركبة في السير ومحاربة السلوكيات الخاطئة التي يمكن تلحق ضررا بمفاهيم السلامة المرورية ومنها ما يعرف بالمخالفات المرورية.

2-2-5 مفهوم المخالفات المرورية

تخضع المخالفات في تعريفها . بصفة عامة . للأفعال المجرمة في الشريعة والقانون فهي تمثل سلوكاً منحرفاً يعاقب عليه النظام ويمكن تعريفها من هذا المنطلق بأنها (كل سلوك إنساني غير مشروع، ايجابياً كان أم سلبياً، عمدياً كان أم غير عمدي، يرتب له القانون جزاءً جنائياً)[11]، والسلوك الايجابي هو إتيان فعل محظور مثل القتل والسلوك السلبي هو الامتناع عن القيام بواجب مثل عدم التوقف عند إشارة مرور أثناء الضوء الأحمر. وتنتمي المخالفات في تقسيمها إلى الجرائم حيث تنقسم الجرائم في القانون من حيث جسامتها إلى جنايات وجنح ومخالفات[12]. وبالنسبة للشريعة الإسلامية فإن الأفعال المجرّمة تنقسم إلى جرائم حدود وجرائم قصاص وجرائم تعازير، فبالنسبة لجرائم الحدود والقصاص فهي التي ورد بها نص شرعي وهي سبعة: السرقة والزنا والحرابة وشرب الخمر والقذف والردة والبغي، وجرائم القصاص خمسة هي القتل العمد والقتل شبه العمد والقتل الخطأ والجناية على مادون النفس عمداً والجناية على مادون النفس خطأ، وبالنسبة للتعازير فهي التي ترك الشارع أمر تقرير العقوبة بشأنها لولي الأمر أو القاضي بحسب الأحوال وبما يلائم ظروف كل جريمة وهي غير محددة ولا يمكن حصرها فهي تتنوع بتنوع ما يقوم به المجرم من أفعال[13].

وبالنسبة لتعريف المخالفات المرورية فهي لا تخرج عن نطاق الإطار العام للمخالفات المعاقب عليها شرعاً وقانوناً فهي كل فعل غير مشروع يرتكبه قائد أو مالك المركبة إيجابياً كان أم سلبياً عمدياً أم غير عمدي يرتب له الشرع أو النظام جزاءً معيناً وهي تنتمي لفئة التعازير المشار إليها أعلاه.

2-2-6 التنظيم القانوني للمخالفات المرورية في المملكة

تعتبر المخالفات المرورية من قبيل الأفعال التي تتقرر لها عقوبات تعزيرية وفقاً للشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنه يحق لولي الأمر اختيار ما يراه من العقوبات مناسباً للحفاظ على سلامة الأبدان والممتلكات وردع المستهترين بأرواح الناس وممتلكاتهم، ولقد صدر نظام المرور عام 1391 هـ متضمناً

النص على الأفعال التي تعتبر من قبيل المخالفات المرورية وقد نص على عقوبات محددة بالنسبة للأفعال التي تشكل تهديداً خطيراً على سلامة المجتمع وقد تضمنت اللائحة التنفيذية لنظام المرور الصادرة عام 1395 كثيراً من المخالفات ووضعت لها جزاءات معينة كما أن هناك كثيراً من القرارات والتعاميم التي تضمنت النص على مخالفات معينة ووضع جزاءات لها ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالمخالفات المترتبة على عدم التقيد بربط حزام الأمان وعدم وجود تأمين على الرخصة أو المركبة.

وقد تضمن مشروع نظام المرور الجديد النص على المخالفات المرورية وتم تصنيفها حسب جسامتها وتوزيعها على مجموعة من الجداول الملحقة في النظام وقد ورد على رأس هذه المخالفات من حيث جسامتها قيادة المركبة بدون رخصة وسير المركبة بدون لوحات أو استخدام لوحات غير عائدة للمركبة وقيادة المركبة تحت تأثير مسكر أو مخدر أو عقاقير طبية محذر عن القيادة تحت تأثيرها أو تجاوز إشارة المرور الضوئية أثناء الضوء الأحمر أو قيادة المركبة بالاتجاه المعاكس لحركة السير أو قيادة المركبة ليلا أو داخل الأنفاق بدون إضاءة أنوارها وهذه المخالفات وردت في الجدول رقم (1) من مشروع النظام. وقد تضمن الجدول رقم (2) من المشروع بعض المخالفات التي تعتبر أقل جسامة من سابقاتها مثل إجراء إي تعديل أو إضافة على هيكل أو جسم المركبة بدون اتخاذ الإجراءات النظامية أو قيادة المركبة بدون توافر التجهيزات اللازمة مثل المكابح والأنوار أو ما في حكمها مما يعرض السلامة العامة للخطر أو عدم التقيد بتنظيمات السير عند تقاطعات الطرق أو القيادة برخصة مدة صلاحيتها منتهية كما ورد في الجدول رقم (3) مخالفات أقل جسامة مما ورد في الجدولين السابقين مثل عدم توافر المتطلبات النظامية للمقطورة أو عدم تقديم المركبة للفحص الفني الدوري أو وضع حواجز داخل المركبة تعيق رؤية السائق أو عدم ربط حزام الأمان. كما تضمن الجدول رقم 4 مخالفات أقل جسامة مما تضمنته الجداول السابقة مثل استخدام أجهزة غير مصرح

بها في المركبة أو وضع شعارات أو ملصقات تتنافى مع الآداب العامة أو ترك المركبات على الطرق العامة في الأماكن غير المخصصة لها من غير ضرورة.

3- العلاقة بين التأمين على المركبات والمخالفات المرورية

تعتبر المخالفات ذات التأثير على السلامة المرورية من أهم العناصر التي تدخل ضمن اعتبارات الخطر في التأمين على المركبات ولذلك فإن شركات التأمين تحرص على دراسة المخاطر المترتبة على المخالفات المرورية وتصنيفها والنص في وثيقة التأمين على بعض الأحكام الخاصة بها ولمعرفة العلاقة التبادلية بين التأمين والمخالفات المرورية فإنه يجدر التعرض للعلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية بالنظر إلى الأسس الفنية للتأمين وكذلك بالنظر إلى الجوانب القانونية للتأمين.

3-1 العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية بالنظر إلى الأسس الفنية للتأمين: العلاقة الإيجابية بين التأمين والمخالفات المرورية

يعتمد التأمين في قياس الخطر المراد التأمين منه على قواعد الإحصاء وذلك عن طريق قياس نسب احتمالات تحقق الخطر، فالخطر في عرف التأمين يبقى مجرد احتمال وهذا الاحتمال يزيد أو ينقص طبقا للعوامل التي تسهم في تحقيقه، ويمكن توضيح ذلك في أن وقوع حدث معين لا يخضع في حصوله للصدفة البحتة فمادام أن هذا الخطر يتكرر حدوثه بين مجموعة كبيرة من الناس وفي مكان محدد وخلال فترة معينة فإنه يصبح خاضعاً للقياس عن طريق الإحصاء وبالتالي الخروج بمؤشر تقريبي عن نسبة حصول هذا الخطر في المستقبل وذلك عن طريق استخدام ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة الذي يعتمد على فكرة أنه كلما زاد عدد الحالات التي تتم دراستها واتسعت الرقعة الزمانية التي تحصل فيها هذه الحالات كانت النتائج أكثر دقة، ويعتمد هذا القانون في دقة نتائجه أيضا على تجانس الأخطار ومدى تكرارها فكلما تكرر حدوث الخطر وفق نمط زمني معين

كانت النتائج أكثر دقة وهو ما يعرف بانتظام تكرار الخطر ولكن لا يشترط أن يكون الخطر متكررا بدرجة كبيرة وذلك مثل حوادث السير[14].

وبتطبيق هذا الأمر على المخالفات المرورية نجد أن شركات التأمين عند احتسابها لخطر حصول حادث سير من طرف المستأمن فإنها تُدخل ضمن عناصر الخطر المرتبط بحصول حادث سير المخالفات ذات التأثير على السلامة المرورية، ولذلك فهي إما أنها لا تقبل بالتأمين في حالة وجود مخالفات معينة ذات تأثير كبير على السلامة المرورية مثل قيادة المركبة دون الحصول على رخصة ففي هذه الحالة لن تستجيب شركة التأمين لطلب التأمين، وهي كذلك تستبعد التعويض حتى مع وجود عقد تأمين مع صاحب المركبة أو الرخصة في حالة اقتراف مخالفات معينة مثل قيادة المركبة تحت تأثير مخدر أو مسكر أو قيادة المركبة بدون رخصة قيادة سارية المفعول أو قيادة مركبة لا تؤهله الرخصة بقيادتها وما إلى ذلك من مخالفات خطيرة على السلامة المرورية، فمثل هذه الأنواع من المخالفات لا تدخل ضمن الاعتبارات المقبولة لاحتساب الخطر بل تُستبعد نهائيا من التعويض، وتبقى بعد ذلك المخالفات التي لا تؤدي إلى عدم قبول التأمين أو لا تؤدي إلى الحرمان من التغطية التأمينية مثل المخالفات المتعلقة بقواعد القيادة السليمة أو تلك المرتبطة بالمركبة مثل عدم إجراء الصيانة اللازمة وتقديم المركبة للفحص الفني الدوري وهذه هي التي تدخل في احتساب اعتبارات الخطر حيث تقوم شركة التأمين بإحصاء عدد حوادث السير خلال مدة معينة وحصر أسبابها التي من ضمنها المخالفات المرورية ومن ثم معرفة أعداد المستأمنين لديها وتقسيمهم إلى فئات معينة بحسب تجانس الخطر وبعد ذلك يتم احتساب القسط بحسب درجة الخطر لكل فئة من فئات المستأمنين. ولذلك نجد أن فئات المستأمنين في المملكة مقسمة إلى فئات متنوعة تختلف درجة الخطر بالنسبة لهم باختلاف الفئات التي ينتمون إليها؛ فهناك فئة صغار السن الحاصلين على تصريح حيث ترتفع لديهم درجة الخطر وكذلك معدل ارتكاب المخالفات المرورية وهناك

فئة أصحاب الرخصة الخاصة حيث تكون نسبة ارتكاب المخالفات والحوادث أقل من الفئة الأولى وهناك فئة سائقي الأجرة أو الليموزين حيث تكون فرص ارتكاب الحوادث والمخالفات أكبر بالنظر إلى طبيعة نشاطهم ونوعية من يمارسون هذا النشاط وهناك فئة أصحاب الرخصة العامة حيث تكون نتائج الحوادث التي يقترفونها بالغة بالنظر إلى نوع المركبة واستخدامهم للطرق السريعة ونوعية البضائع التي يقومون بنقلها. ولذلك فإن قيمة القسط تختلف بحسب كل فئة من هذه الفئات. ومما لا شك فيه فإن اعتبارات المخالفات التي يمكن أن تؤدي إلى حوادث سير يكون لها دور كبير في تحديد درجة الخطر وبالتالي تحديد قيمة القسط الذي يجب على المستأمن دفعه لشركة التأمين.

ومع أن هذا التصنيف مسلم به من الناحية الإحصائية والنظرية إلا أن احتساب القسط بالنظر لمخالفات كل شخص على حدة له فوائد عديدة ونتائج أكثر اعتباراً إلا انه مازال غير متيسر بالنسبة لشركات التأمين في المملكة وذلك بسبب صعوبة الحصول على سجل عن المخالفات المرورية لكل عميل على حدة بالرغم من الأهمية البالغة لتوافر مثل هذه البيانات التي يمكن من خلالها تحقيق عدة مزايا أهمها مرونة احتساب القسط بالنسبة لكل عميل على حدة بالنظر إلى سلوكه في قيادة المركبة وكذلك تشجيع العملاء الملتزمين بتعاليم القيادة السليمة والآمنة من خلال منحهم خصومات على القسط ومعاقبة غير الملتزمين برفع قيمة القسط وكذلك تكوين معلومات لدى جميع شركات التأمين على المركبات عن العملاء الذين لهم تاريخ حافل باقتراف المخالفات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى شعور المستأمنين بعدالة احتساب القسط بدلاً من التعميم وكذلك تشجيع العملاء على التقيد بالسلوك الرشيد في قيادة المركبة أملاً في الحصول على ميزات مادية من شركات التأمين.

3-2 العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية بالنظر إلى الجوانب القانونية للتأمين: سلبيات العلاقة بين المخالفات المرورية والتأمين

إن وثيقة التأمين هي عبارة عن عقد بين شركة التأمين والمستأمن وهذا العقد يتضمن التزامات على كلا الطرفين بالإضافة إلى شروط واستثناءات تختص بتطبيق ما تقضي به الوثيقة من أحكام. ولعل أهم ما يميز وثيقة التأمين ضد حوادث السير سواء أكانت وثيقة تأمين على الرخصة أم المركبة هي أنها تقرر حقوقاً مالية للغير وهو ضحية حادث السير فالمستفيد في النهاية من التعويض هو المتضرر أو ورثته. وتتضمن وثيقة التأمين استثناءات تخص المستأمن الذي إذا اقترفها وقت وقوع الحادث فإنها ستحرمه من التغطية التأمينية مما سيؤدي بدوره إلى حرمان المستفيد من الحصول على تعويض من شركة التأمين ومن هذه المخالفات مثلا قيادة المركبة تحت تأثير مخدر أو مسكر أو تحت تأثير عقاقير طبية غير مسموح بقيادة المركبة في حالة ما إذا تداوى بها سائق المركبة أو عدم حمل رخصة قيادة سارية المفعول أثناء الحادث أو القيادة عكس السير وما إلى ذلك من مخالفات خطيرة.

والإشكالية القانونية تكمن في التالي: وهو أن العقد شريعة المتعاقدين ومن حق كل طرف أن يضع من الشروط التي تحقق مصلحة معتبرة بالنسبة له ما دامت لا تخالف قاعدة شرعية أو نظامية ولا تعد من قبيل التعسف، ومما لا شك فيه أن الاستثناءات التي تضعها شركات التأمين فيما يخص المخالفات المرورية لها دور كبير في الحد من الحوادث التي تقترف بسبب مخالفات منصوص عليها في الوثيقة ولأن الإكثار من هذه الاستثناءات في الوثيقة من شأنه أن يؤدي إلى حرمان المتضرر من حادث السير أو ذويه من التعويض الذي هو في أمس الحاجة إليه ولذلك كان لابد من التفكير في إيجاد توازن بين حقوق الأطراف مجتمعة وهم شركة التأمين والمستأمن والمتضرر من الحادث. وقد يتطلب الأمر ترجيح حق المتضرر من الحادث ولذلك فهناك الكثير من الدول تضع رقابة صارمة على الشروط والاستثناءات التي تضمنها شركات التأمين في وثائقها ولاسيما ما يخص

التزامها بالتعويض. وبعد الانتهاء من الجانب النظري من هذه الدراسة فإننا نستعرض الشق الثاني منها والمتعلق بالتحليل والمناقشة.

4- التحليل والمناقشة

4-1 الأفراد

يعد الأفراد من مالكي وقائدي المركبات من أهم الركائز التي اعتمد عليها البحث ويمكن الرجوع إلى الجدولين في الملحق المرفق بهذه الدراسة للإطلاع على المعلومات العامة التي تضمنتها الدراسة حول أفراد العينة من حيث السن والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والمهنة ونوع الرخصة التي يحملها أفراد العينة ومدة الحصول عليها وما إذا كان يوجد أو لا يوجد تأمين على مركباتهم. أما بالنسبة للنتائج المرتبطة بصفة مباشرة بهذه الدراسة.

يلاحظ من الجدول (1) فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كان لدى أفراد العينة علم بما تتضمنه الوثيقة من شروط واستثناءات تخص المخالفات المرورية يلاحظ أن النسبة الكبرى من أفراد العينة يعلمون بوجود هذه الشروط والاستثناءات، حيث إن ما نسبته 58٪ لديهم العلم بذلك، ولكن من المناسب ملاحظة أن مجرد العلم بوجود هذه الشروط والاستثناءات لا يعني فهمها وبخاصة أنها تتعلق بمسائل قانونية وفي أغلب الأحوال يحكمها عقد وهذا يتضح من إجابات أفراد العينة عندما تم سؤالهم عن بعض المخالفات المرورية الخاصة بالقيادة تحت تأثير مخدر أو مسكر أو رخصة قيادة[أ]. كما أن نسبة من لا يعلمون بوجود شروط واستثناءات في الوثيقة هي نسبة كبيرة (42٪) ولاسيما وأن عدم العلم هذا يخص علاقة قانونية تترتب عليها آثار مهمة، وهذا يعكس مدى الحاجة لتوعية الجمهور بأهمية الشروط والاستثناءات التي تضعها شركات التأمين في الوثيقة، ولاسيما وأن ذلك يلاحظ أيضاً بالنسبة لقياس ما إذا كان أفراد العينة يعتقدون أن التأمين يوفر لهم التغطية التأمينية على الرغم من ارتكابهم المخالفات المرورية

حيث يلاحظ أن ما نسبته 42,5٪ يعتقدون أن التأمين يوفر لهم التغطية دائماً وهي نسبة كبيرة جداً (جدول 1).

جدول (1)

نتائج مرئيات المستويات التعليمية المختلفة للتأمين

البيان		هل لديك علم بما تتضمنه الوثيقة من شروط واستثناءات تخص المخالفات المرورية ؟		هل التأمين يساعد على التهور واقتراف المخالفات؟		هل تعتقد أن التأمين يوفر لك التغطية دائماً بغض النظر عن ارتكابك لمخالفات مرورية ؟
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
29	17	31	19	29	17	31
259	173	234	148	259	173	234
158	99	135	76	158	99	135
46	35	42	31	46	35	42
23	16	18	11	23	16	18
515	340	460	285	515	340	460



شكل (1): العلاقة بين المستويات التعليمية المختلفة ونظرتها إلى التأمين وهل يساعد على التهور

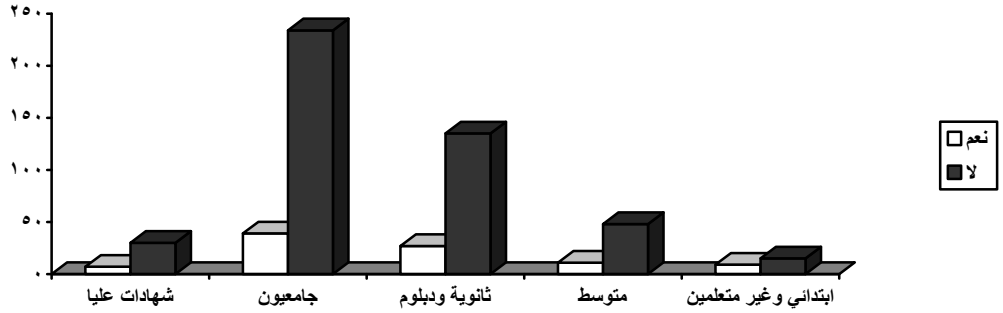
وبالنسبة لسؤال العينة حول ما إذا كانوا يعتقدون بأن التأمين يساعد على التهور واقتراف المخالفات فيلاحظ أن نسبة 64.4٪ من أفراد العينة يعتقدون بأن التأمين لا يشجع على التهور واقتراف المخالفات مقابل 35.6٪ وهذا يعني أن الوعي بوظيفة التأمين وعدم الربط بينه وبين التهور هو وعي متنامٍ ومعقول ويمكن أن يؤسس أرضية صلبة لتعزيز دور التأمين في الحد من المخالفات وغرس ثقافة السلامة المرورية في المجتمع.

جدول (2)

العلم ببعض الاستثناءات في نظام التأمين الخاصة بالمخالفات المرورية

البيان	هل تعتقد أن التامين يغطي المخالفات المرورية التالية؟:	هل تحرص أن	هل زاد ارتكابك للمخالفات

متغيرات	إذا كان قائد المركبة وقت الحادث تحت تأثير مسكر أو عقاقير طبية لا يسمح طبياً بالقيادة بعد تناولها		قيادة المركبة دون رخصة سارية المفعول تؤهله لقيادة المركبة المشتركة في الحادث.		يكون سجلك نظيفا من المخالفات المرورية؟.		المرورية بعد حصولك على وثيقة التأمين؟.(هذا السؤال لمن لديه وثيقة تأمين).	
الإجابات	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الشهادة فوق الجامعية	8	40	6	42	48	0	7	30
الشهادة الجامعية	47	360	57	350	382	25	39	234
الشهادة الثانوية والدبلوم	35	199	40	194	217	17	27	135
الشهادة المتوسطة	11	66	14	63	75	2	11	48
الشهادة الابتدائية وغير المتعلمين	3	31	2	32	29	5	9	15
المجموع	104	696	119	681	751	49	93	462



شكل (2): العلاقة بين وثيقة التأمين والمخالفات المرورية

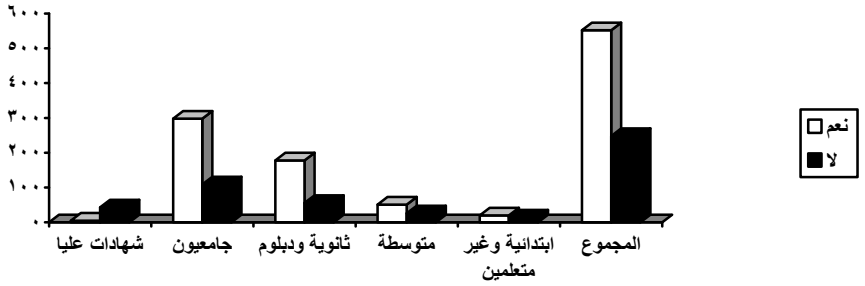
وبالنسبة إلى معرفة مدى علم أفراد العينة ببعض الاستثناءات الخاصة بالمخالفات المرورية التي تضعها شركات التأمين في وثائقها (جدول 2) يلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لا يعلمون مثلاً بوجود استثناء خاص بالمخالفة المترتبة على قيادة المركبة وقت الحادث تحت تأثير مسكر أو عقاقير طبية لا يسمح طبياً بالقيادة بعد تناولها (87٪ لا يعلمون ذلك) كما أنهم لا يعلمون بوجود استثناء خاص بالمخالفة المتعلقة بقيادة المركبة دون رخصة سارية المفعول تؤهله لقيادة المركبة المشتركة في الحادث (85٪ لا يعلمون بوجود هذه المخالفة بالوثيقة) مع العلم بأن اقتراف هاتين المخالفتين يؤدي إلى عدم دفع التعويض من شركة التأمين بدلاً عنهم مما يعني عدم إدراك معظم أفراد العينة للعلاقة بين اقتراف المخالفات والحرمان من مبلغ التأمين.

وفيما يتعلق بقياس مدى حرص أفراد العينة على إبقاء سجلاتهم نظيفة من المخالفات المرورية يلاحظ أن غالبية أفراد العينة يحرصون على عدم ارتكاب مخالفات مرورية حيث بلغت نسبة الذين يحرصون على إبقاء سجلاتهم نظيفة من المخالفات المرورية 93.9٪ من مجموع أفراد العينة (جدول 2). ولمحاولة معرفة مدى التغيير في سلوك أفراد العينة الذين لديهم تأمين تجاه المخالفات المرورية بعد إقرار التأمين الإلزامي على المركبات والرخص نجد أن 83.3٪ من أفراد العينة (جدول 2) لم يتغير سلوكهم بالنسبة لاقتراف المخالفات المرورية وهذا يعني أن الفكرة الشائعة بأن التأمين يشجع على اقتراف المخالفات المرورية هي فكرة غير صحيحة لدى أفراد العينة وهذا يعطي كذلك مؤشر بأن الالتزام بعدم اقتراف المخالفات المرورية تحكمه عوامل أخرى فاعلة غير التأمين ولكن يمكن للتأمين أن يعزز هذه العوامل أيضاً إذا تم تبني نظام فني وقانوني يربط بين المخالفات والتأمين.

جدول (3)

المرئيات حول تناول المعلومات بين شركة التأمين والمرور

البيان	هل من المناسب أن يتم زيادة سعر التامين على من يقترف مخالفات مرورية وكذلك في المقابل منح خصومات في حالة عدم اقتراف مثل هذه المخالفات؟		هل تؤيد وجود نظام للتبادل المعلوماتي بين شركة التامين والمرور بحيث تستطيع شركة التأمين الإطلاع على المخالفات التي أرتكبها طالب التأمين ؟	
الإجابات	نعم	لا	نعم	لا
الشهادة فوق الجامعية	42	6	43	5
الشهادة الجامعية	296	111	298	109
الشهادة الثانوية والدبلوم	179	55	178	56
الشهادة المتوسطة	49	28	51	26
الابتدائية وغير المتعلمين	13	21	20	14
المجموع	579	221	590	210

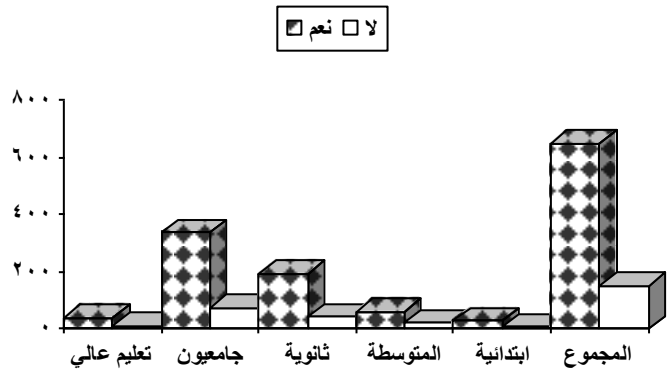


شكل (3): المرئيات حول نظام تبادل المعلومات

بالنسبة لرأي أفراد العينة حول ما إذا كانوا يؤيدون أن يتم زيادة سعر قسط التامين على من يقترف مخالفات مرورية وكذلك في المقابل منح خصومات في حالة عدم ارتكاب مثل هذه المخالفات فإن نسبة كبيرة ممن شملهم الاستبيان (72.4٪) ترى أنه من المناسب زيادة القسط على المخالفين وكذلك منح خصومات في القسط لمن لا يرتكبون مخالفات مرورية مما يعني أن هناك قبولاً واسعاً للأخذ بهذا النظام نظراً لعدالته وأخذه في الاعتبار للمعايير الشخصية في القيادة وتشجيع من لا يقترفون مخالفات مرورية وكذلك معاقبة من يقترف مخالفات لها تأثير على السلامة المرورية (جدول 3).

وبالنسبة لتأييد أفراد العينة لوجود نظام للتبادل المعلوماتي بين شركة التامين والمرور بحيث تستطيع شركة التأمين الإطلاع على المخالفات التي ارتكبها طالب التأمين نجد أن نسبة كبيرة من مجموع أفراد العينة تؤيد وجود مثل هذا النظام (73.8٪) ويلاحظ أن نسبة التأييد تزيد كثيراً بين أوساط ذوي الشهادات العليا حيث إن ما نسبته (89.6٪) يؤيد وجود مثل هذا النظام (جدول 3). ويمكن تفسير ذلك بإدراك أفراد هذه الفئة من العينة لأهمية وجود مثل هذا النظام وتقل النسبة لدى الفئات الأخرى من العينة لتصل إلى أعلى بقليل من النصف (حوالي 59٪) لدى حملة الشهادة الابتدائية وغير المتعلمين وهذا طبيعي بالنظر إلى ارتباط الإدراك بأهمية وجود هذا

النظام بالمستوى التعليمي لدى هذه الفئات. وفيما لو أتاح المرور المجال لشركات التأمين للإطلاع على سجلات سائقي المركبات لزيادة القسط أو منح خصومات عليه فهل سيساعد هذا على عدم اقتراف المخالفات؟ هذا ما يجيب عليه شكل (4).



شكل (4) علاقة المخالفين بقسط التأمين

جدول (4)
المرئيات حول سجلات السائقين

البيان	هل من المناسب أن لا تدفع شركة التأمين أي تعويضات بدلاً من المسئول عن الحادث بسبب اقتراف مخالفات ذات تأثير على السلامة المرورية؟		لو أتاح المرور المجال لشركات التأمين للإطلاع على سجلات سائقي المركبات لزيادة القسط أو منح خصومات عليه فهل ستحرص على عدم اقتراف المخالفات؟	
متغيرات	لا	نعم	لا	نعم
الشهادة فوق الجامعية	26	22	10	38
الشهادة الجامعية	215	192	72	335
الشهادة الثانوية والدبلوم	95	139	42	192
الشهادة المتوسطة	36	41	18	59
الشهادة الابتدائية وغير المتعلمين	16	18	8	26
المجموع	388	412	150	650

يتضح من الجدول (4) الخاص بالسؤال حول مدى التزام أفراد العينة بعدم ارتكاب مخالفات مرورية في حالة ما إذا أتيح المجال لشركات التأمين للإطلاع على سجلات السائقين أن ما نسبته (81.25٪) من أفراد العينة أجابوا بأنهم سيحرصون على عدم اقتراف المخالفات المرورية وهو يوضح بلا أدنى شك الجانب الإيجابي للتأمين من حيث قدرته على الحد من المخالفات المرورية للمستأمنين وهذا يبرز في نفس الوقت أهمية إتاحة المجال لشركات التأمين للإطلاع على سجلات طالبي التأمين للإسهام في الحد من المخالفات المرورية نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه التأمين في هذا المجال. كما أن الالتزام بعدم ارتكاب المخالفات المرورية لن يكون مرده فقط الخوف من زيادة مبلغ القسط بل أيضاً المكافأة التي سيحصل عليها المستأمن نتيجة انخفاض معدل الخطر لديه وذلك لحرصه على إبقاء سجله نظيفاً نتيجة عدم اقتراف المخالفات المرورية.

كما يتضح من جدول (4) أن نسبة (51.5٪) من أفراد العينة يرون أنه من المناسب أن لا تدفع شركة التأمين التعويض للمتضرر بدلاً عن المسئول عن الضرر في حالة كون الحادث تم ارتكابه بسبب مخالفة ولعل التقارب بين نسبة المؤيدين بأن لا تدفع شركة التأمين التعويض وبين من لا يرى ذلك يمكن تبريره برغبة أفراد العينة من الإفادة من عملية دفع مبلغ التعويض من شركات التأمين وعدم تحملهم لأي التزام مالي في هذا الخصوص، ويمكن تبريره أيضاً بأن هناك طرفاً متضرراً ينبغي تعويضه من شركة التأمين وهو ليس له علاقة بما حصل من مخالفات ويمكن أيضاً إيراد مبرر ثالث وهو مبني على الفكرة التي يكوّنها البعض عن دور شركات التأمين ومضمونها أن شركة التأمين ملتزمة بتعويض الضرر في كل الأحوال، ولعل المبرر الثاني يقدم أفضل تصور للمشكلة الرئيسة التي تفرزها العلاقة التبادلية بين المخالفات المرورية والتأمين وهي أنه لا ينبغي النظر لهذه العلاقة بمعزل عن الطرف الثالث وهو ضحية حادث السير

حيث إن حقوقه التعويضية ستتأثر حتماً بأي قرار يتخذ ضد المخالف فيما يخص التعويض.

4-2 شركات التأمين

تعد شركات التأمين الركيزة الأساس الثانية بالنسبة للاستبيان حيث إن جانباً كبيراً من البحث يعتمد على المعلومات التي تدلي بها شركات التأمين من خلال الاستبيان المعد لهذا الغرض، وفيما يلي عرض التحليل الخاص بالاستبيان الموجه لشركات التأمين (جدول 5، 6):

1. أن معظم الشركات تمارس التأمين على المركبات لأكثر من خمس سنوات (65٪ من مجموع الشركات التي شملها الاستبيان) مما يعني توافر الخبرة الكافية لشركات التأمين فيما يخص التأمين على المركبات.
2. أن معظم الشركات تعيد التأمين على المركبات لدى شركات إعادة تامين (85٪ ممن شملهم الاستبيان) مما يعني أنها تلتزم بالاشتراطات التي تضعها شركات إعادة التأمين فيما يخص التأمين على المركبات ومن المعلوم أن شركات إعادة التأمين هي شركات عالمية خارج المملكة.
3. أن معظم وثائق الشركات تتضمن استثناءات تخص المخالفات المرورية (65٪ ممن شملهم الاستبيان) مما يعني إدراك شركات التأمين لأهمية وجود استثناءات تخص المخالفات المرورية في وثائقها، وبالنسبة للشركات التي لا تتضمن وثائقها استثناءات تخص المخالفات المرورية فهي تمثل ما نسبته 35٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع.
4. أن عدم وجود استثناءات تخص المخالفات المرورية في وثائق هذه الشركات جاءت للأسباب التالية: 50٪ أنه غير مهم فنيا و64.3٪ أنه يصعب تسويق الوثيقة في ظل وجود هذه الاستثناءات وهي تعتبر أعلى نسبة من الإجابات تتفق عليها هذه الشركات و43٪ يرجعون

السبب إلى صعوبة معرفة وتحديد المخالفات وقت الحادث بينما يرى 25٪ من تلك الشركات أن المخالفات تعتبر غير متجانسة وبالتالي يصعب تصنيفها وتضمينها الوثيقة، وترى 43٪ من تلك الشركات أن وجود هذه الاستثناءات يمثل خطورة على حقوق المجني عليه أي الغير المتضرر من الحادث، وبالنسبة لجدية هذه الأسباب فإنه يلاحظ أن اعتبار المخالفات غير مهمة من الناحية الفنية هو اعتقاد غير صحيح ونحيل في هذا الصدد إلى ما شرحناه سابقا بهذا الخصوص[16] كما أن السببين الخاصين بصعوبة تحديد المخالفات وقت الحادث وكذلك صعوبة تصنيف المخالفات بسبب عدم تجانسها يبدوان غير منطقيين ويبقى السببان الآخران أكثر منطقية وهما صعوبة إقناع العميل بالوثيقة في ظل وجود هذه الاستثناءات وخطورة وجود هذه الاستثناءات على حقوق المجني عليه وهذا السبب الأخير هو الأكثر وجاهة ومنطقية[17]. والإجابة على الأسباب: الأول والثالث والرابع بالإيجاب يثير تساؤلاً عن مدى إدراك شركات التأمين لأهمية العلاقة التبادلية بين التأمين والمخالفات المرورية مما يتطلب ضرورة وجود عاملين مؤهلين بالنسبة لهذه الشركات.

5. يلاحظ أن 75٪ من شركات التأمين تتضمن وثائقها نصاً حول المخالفة المتعلقة بقيادة المركبة تحت تأثير مسكر أو مخدر أو عقاقير طبية لا يسمح بالقيادة بعد تناولها. كما أن 79٪ من شركات التأمين تتضمن وثائقها نصاً حول مخالفة عدم حمل رخصة قيادة سارية المفعول وتؤهل السائق لقيادة المركبة المشتركة بالحادث. وهاتان المخالفتان يعدان من المخالفات الشائعة والموجودة في وثائق التأمين غالبا والنص عليها يتوافق مع أنظمة السلامة المرورية.
6. تتفاوت المخالفات التي ترى شركات التأمين ضمها لقائمة الاستثناءات من التغطية التأمينية بالنسبة لشركات التأمين وقد أوجزناها بما يلي:-

1- قيادة السيارة لمن هو أقل من (15) سنة. 2- قيادة السيارة دون تفويض من صاحبها 3- عكس السير 4- تجاوز السرعة بأكثر من المخصص لها 5- قطع الإشارة الحمراء 6- تحميل السيارة أكثر من الحمولة المخصصة لها 7- استخدام السيارة في الأغراض المحظورة. 8- إذا كان قائد السيارة تجاوز عمره الـ (65)سنة. 9- استخدام السيارة للسرقة. 10- إذا تعرضت السيارة لحادث أثناء تجاوز إشارة المرور الحمراء. 11- إذا كان الحادث في منطقة محظور المرور فيها كالمطارات، والقواعد العسكرية.... الخ. 12- السرقة نتيجة إهمال من مالك السيارة أو تركها مفتوحة أو ترك محرك السيارة قيد الحركة. 13- الوقوف في المكان غير مصرح به.

7.أن 44.2٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع ترى أن المخالفات التي يتم استبعاد التغطية التأمينية بسببها قليلة وبالنسبة لـ 40.4٪ ترى أنها متوسطة بينما ترى 15.3٪ أنها مرتفعة. وفيما يتعلق بمدى تطبيق الشركات لهذه الاستثناءات التي تخص المخالفات المرورية نجد أن 57.7٪ من الشركات تطبق هذه الاستثناءات حرفياً وحسب ما تنص عليه شروط الوثيقة بالضبط بينما نجد أن ما نسبته 28.9٪ من الشركات التي شملها الاستبيان تتساهل في التطبيق كسباً للعميل وهي نسبة مرتفعة لا يستهان بها، ونجد أن ما نسبته 13.4٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع تتغاضى نهائياً عن تطبيق الاستثناءات الخاصة بالمخالفات المرورية وهي نسبة أيضاً مرتفعة.

8.وحول رأي العينة فيما يتعلق بما إذا كانت هناك فائدة من زيادة القسط لمرتكبي الحوادث والمخالفات المرورية للحد من اقتراف المخالفات والحوادث نجد أن حوالي 74٪ من العينة يرون جدوى ذلك وهي نسبة كبيرة تعكس مدى أهمية وجود مثل هذه المرونة في احتساب القسط بينما لا يرى 26٪ من العينة فائدة من ذلك. وفيما يخص معرفة ما إذا كانت الشركات تؤيد منح خصومات في القسط لمن لا يقترفون

حوادث أو مخالفات مرورية نجد أن حوالي 73٪ ترى مناسبة ذلك وهي نسبة كبيرة تعكس مدى تقبل الشركات لتقديم خصومات تشجيعية لعملائها بينما لا يؤيد ذلك 27٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع، ولمعرفة سبب عدم التأييد فإنه يتضح أن 27.3٪ من الشركات لا ترى جدوى من ذلك وأن 64٪ منها ترى أنه من غير المستطاع بالنسبة للشركات تقديم خصومات بالنظر إلى قيمة القسط بينما يرى ما نسبته 59٪ أن منح الخصم سينعكس سلباً على خدمات الشركة وحجم التغطية ويمكن الرد على السببين الأخيرين أن الشركة ستستفيد من زيادة القسط على من يقترف مخالفات أو حوادث مرورية وبالتالي فإنه في المقابل يمكن التنازل عن جزء من القسط لمن لا يقترف مثل هذه المخالفات أو الحوادث.

جدول (7)

مرئيات شركات التأمين حول نظام الاستثناءات

البيان	هل تؤيد توسيع نطاق استبعاد التغطية التأمينية بزيادة الاستثناءات الخاصة ببعض المخالفات المرورية؟		إذا كنت ممن يرون عدم توسيع نطاق الاستثناءات لتشمل مخالفات مرورية معينة فما هو السبب برأيك؟.		
متغيرات	نعم	لا	الأضرار بضحايا حوادث السير	إضعاف دور التأمين	عدم قبول العملاء لها
المجموع	59	21	15	11	4

فيما يتعلق بقياس تأييد الشركات التي شملها الاستبيان لتوسيع نطاق الاستثناءات لتشمل بعض المخالفات المرورية (جدول 7) نجد أن النسبة الأكبر من الشركات تؤيد توسيع نطاق الاستثناءات حيث بلغت نسبة التأييد 73.75٪ بينما بلغت نسبة عدم التأييد 26.25٪. ولقد تم وضع 3 أسباب متعلقة بعدم تأييد وجود مثل هذا النظام وهي الإضرار بضحايا حوادث السير وإضعاف دور التأمين وعدم قبول العملاء لهذه الزيادة في الاستثناءات ويلاحظ أن معظم الشركات قد اختار السبب الأول مبيناً أن عدم التأييد سببه الإضرار بضحايا حوادث السير حيث كانت النسبة حوالي

71.5٪ بينما كانت الإجابات المؤيدة للسبب الثاني أقل من الأولى حيث كانت النسبة 52.4٪ من مجموع الإجابات وهذه النسبة تؤكد أيضا أهمية هذا السبب بينما كانت النسبة الأقل من الإجابات للسبب الثالث وهي أن هذه الاستثناءات لن تلاقي القبول من عملاء الشركة حيث بلغت النسبة 19٪ من مجموع الإجابات. وهذا يوضح بلا شك إدراك شركات التأمين للجانب السلبي الذي تتركه الاستثناءات التي تخص المخالفات المرورية على حقوق ضحايا حوادث السير.

جدول (8)

مرئيات شركات التأمين حول نظام تبادل المعلومات

البيان	هل تؤيدون وجود نظام للتبادل المعلوماتي عن المخالفات بين شركات التأمين والمرور؟		ما هي أنسب طريقة لتوفير المعلومات عن المخالفات المرورية		
متغيرات	نعم	لا	العميل نفسه	المرور مباشرة	وسيط متخصص مقابل مبلغ مالي
المجموع	78	2	5	59	14

وبالنسبة لمعرفة رأي شركات التأمين حول ما إذا كانت تؤيد وجود نظام للتبادل المعلوماتي عن المخالفات المرورية وحوادث السير لعملائها مع المرور (جدول 8) يلاحظ أن غالبية شركات التأمين تؤيد وجود مثل هذا النظام حيث بلغت نسبة التأييد 97.5٪ وهذا يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أهمية مثل هذا الإجراء. وبالنسبة للكيفية التي يتم بموجبها توفير هذه المعلومات فقد تنوعت إجابات الشركات كما يتضح من جدول (8) بين ثلاثة خيارات من الإجابات فقد اختارت الأغلبية من الشركات أن يتم توفير هذه المعلومات عن طريق المرور مباشرة حيث بلغت نسبة الشركات التي فضلت هذا الخيار 73.75٪ بينما كانت الإجابات بنسبة أقل لصالح المقترح الذي يقضي بأن يتم توفير هذه المعلومات من طرف وسيط متخصص في نظم المعلومات مقابل مبلغ مالي معين حيث بلغت نسبة

هذه الإجابات 17.5٪ من مجموع إجابات الشركات وقد حصل المقترح الذي يقضي بتوفير هذه المعلومات من طرف العميل بأقل نسبة حيث حصل على 6.25٪ من مجموع الإجابات ويمكن تفسير تفاوت هذه النسب بأن الحصول على هذه المعلومات من المصدر وبدون مقابل هو أفضل بالنسبة لشركات التأمين من مقترح الحصول على هذه المعلومات عن طريق الوسيط الذي يتطلب دفع مبلغ مالي قد يرفع قيمة القسط حيث إن شركات التأمين ستضمن في الغالب قسط التأمين هذه التكلفة وهو أفضل كذلك من توفير المعلومات بواسطة العميل حيث إن توفيرها بواسطة العميل قد يفقدها المصداقية أو أن ذلك يرهق كاهل العميل.

جدول (9)

آراء الشركات حول تبادل المعلومات فيما بين الشركات

البيان	هل تؤيد وجود نظام للتبادل المعلوماتي بين شركات التأمين حول العملاء؟		إذا كانت الإجابة بلا فما هو السبب في رأيك؟ أ- أن ذلك يعتبر خرق لقواعد السرية ب-عدم جدية المعلومات ج- استغلال المعلومات للضغط على العميل		
متغيرات	نعم	لا	أ	ب	ج
المجموع	62	18	11	9	9

وفيما يتعلق بمدى تأييد الشركات التي شملها الاستبيان لوجود نظام للتبادل المعلوماتي بين شركات التأمين حول العملاء الذين يرتكبون المخالفات والحوادث المرورية (جدول 9) يلاحظ أن الغالبية ترى مناسبة ذلك حيث بلغت النسبة 77.5٪ مما يؤكد أهمية وجود مثل هذا التعاون بين الشركات وبخصوص معرفة الأسباب التي دفعت بعض شركات العينة لعدم تأييد هذا التعاون تركزت معظم الإجابات على السبب الأول وهو خرق سرية العملاء حيث بلغت النسبة حوالي 61٪ من مجموع الإجابات بينما تساوت الإجابات بالنسبة للسببين ب ، ج (50٪ من مجموع الإجابات).

5- نتائج وتوصيات الدراسة وآلية التطبيق

5-1 نتائج الدراسةلقد تم إعداد هذه الدراسة بهدف التعرف على العلاقة التبادلية بين التأمين والمخالفات المرورية وذلك وفقا للفرضيات التي تضمنها البحث وقد تم التركيز على محورين أساسين وهما عبارة عن عينتين عشوائيتين من الأفراد وشركات التأمين وقد تم تصميم استبيانين الأول للأفراد وتضمن 15 سؤالاً والثاني موجه لشركات التأمين وتضمن 17 سؤالاً.

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج نوجزها بما يلي:

1. العلاقة بين التأمين الإلزامي على المركبات والرخص وبين المخالفات المرورية هي علاقة تبادلية طردية تشجع السائقين على عدم ارتكاب مخالفات أو حوادث ولكنها في نفس الوقت تشمل علاقة عكسية فيما يخص حقوق المجني عليه أو ورثته حيث يتم استبعاد التغطية التأمينية نتيجة وجود استثناءات تخص مخالفات مرورية معينة.
2. تشمل العلاقة التبادلية بين التأمين والمخالفات المرورية مجموعة من الجوانب ومن هذه الجوانب ما يمكن استثماره إيجابيا لخدمة قضايا السلامة المرورية، فتجنب خطر حصول حادث سير يهم شركات التأمين وهذه الأخيرة يمكن لها أن تستغل بعض الوسائل الفعالة لتمنع أو تخفف من حصول الخطر. وقد تبنى كثير من شركات التأمين إجراءات وحلولاً تعكس هذه الجوانب الإيجابية وهذا يتوافق مع ما تضمنته الفرضية الأولى من البحث.
3. أن شركات التأمين لديها الاستعداد للعمل على الحد من المخالفات المرورية بيد أنه لا يوجد نظام معلوماتي متكامل وموثوق به يساعد شركات التأمين بالمملكة على تطبيق أصول فن التأمين على الرخص والمركبات كما هو معمول به في غالبية الدول ومع ذلك فقد عملت شركات التأمين على إدراج شروط واستثناءات تخص المخالفات المرورية وهذا يتوافق مع الفرضية الثانية للبحث.

4. هناك جانب سلبي في العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية يتمثل في حرمان المسئول عن الضرر من التغطية التأمينية بسبب اقتراف مخالفات منصوص عليها في وثيقة التأمين مما يقود إلى صعوبة حصول المستفيد على التعويض. كما تدرك غالبية شركات التأمين هذا الجانب السلبي وتعمل على التخفيف منه وذلك بإحجامها عن إدراج بعض الاستثناءات الخاصة بالمخالفات المرورية وهذا يتوافق مع ما تضمنته الفرضية الثالثة من البحث.
5. أن نسبة لا يستهان بها من شركات التأمين لا تدرك أهمية العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية وهذا ناتج عن ضعف تأهيل العاملين في شركات التأمين.
6. أن نسبة لا يستهان بها أيضاً من الأفراد لا يدركون العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية ومدى تأثير ذلك على حقوقهم التي يرتبها عقد التأمين.
7. أن فكرة أن التأمين يشجع على التهور واقتراف المخالفات المرورية هي فكرة غير سائدة لدى أفراد العينة وذلك عكس ما شاع لدى البعض عندما تم إقرار التأمين الإلزامي على المركبات والرخص.
8. أكدت الغالبية من شركات التأمين دعمها لوجود نظام معلوماتي يتيح لها الإطلاع على الحوادث والمخالفات المرورية وتوفير ذلك عن طريق المرور مباشرة وهذا يتوافق مع الفرضية الرابعة من فرضيات البحث.
9. يؤيد الأفراد وشركات التأمين وجود نظام مرن لاحتساب القسط بحيث تتم زيادة القسط على من يقترف حوادث أو مخالفات ذات تأثير على السلامة المرورية وكذلك تخفيض مبلغ القسط لمن ليس لديه مثل هذا السجل وهذا يتوافق مع الفرضية الخامسة من فرضيات البحث.

5-2 التوصيات

1. تفعيل العلاقة بين التأمين على المركبات والمخالفات المرورية من خلال تبني حلول فنية تخص تبادل المعلومات والإحصاءات والدراسات بين الأطراف المعنية بالسلامة المرورية.
2. تبني نظام معلوماتي متكامل وفعال يتيح المجال لشركات التأمين للإطلاع على سجلات العملاء وطالبي التأمين من حيث ارتكابهم للحوادث والمخالفات ذات التأثير على السلامة المرورية وكذلك جميع المعلومات التي تساعد شركات التأمين في تقييم الخطر المراد التأمين ضده.
3. حث الشركات على إقامة نظام معلوماتي فيما بينها يتيح لها تبادل المعلومات حول العملاء من حيث اقترافهم للحوادث والمخالفات ذات التأثير على السلامة المرورية.
4. تبني نظام مرن لاحتساب القسط التأميني بحيث تقوم شركات التأمين باحتساب درجة الخطر بالنسبة لكل مستأمن على حدة وذلك وفقاً للمعطيات والمعلومات التي يتم توفيرها عن المستأمن.
5. توعية الجمهور بأهمية الالتزام بالشروط التي تخص المخالفات المرورية والمدرجة في وثائق التأمين وأن اقتراف مخالفات منصوص عليها في الوثيقة يؤدي إلى حرمانه من التغطية وبذلك يصبح التأمين بلا معنى بالنسبة له.
6. المواءمة بين أي نظام يستبعد التعويض بسبب اقتراف مخالفة مرورية وبين حقوق المجني عليه أو ورثته في حادث السير وذلك بدراسة المخالفات التي يتم إدراج استثناءات وشروط بخصوصها دراسة وافية وكذلك دراسة مدى تأثيرها على حقوق المجني عليه أو ورثته وإيجاد الحلول بخصوصها كأن يتم مثلا إلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض لمستحقيه وملاحقة المسئول عن الضرر قضائيا بالمبلغ الذي دفعته الشركة عنه.

7. تفعيل الرقابة على شركات التأمين من طرف الجهة النظامية المخولة بذلك والتأكد من أن تلك الشركات تمارس التأمين على المركبات وفقاً للأصول المتعارف عليها وبما يعزز العلاقة بين التأمين والمخالفات المرورية.
8. حث الشركات على الإسهام في التوعية المرورية ولاسيما فيما يتعلق بالمخالفات المرورية والتأمين وكذلك إجراء ودعم الدراسات الهادفة إلى الحد من ارتكاب المخالفات المرورية.
9. الإفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال التأمين الإلزامي على المركبات والإطلاع على التجارب التي قامت بها في هذا المجال.

5-3 آلية تنفيذ التوصيات

يمكن اتباع الآليات التالية لوضع نتائج الدراسة موضع التنفيذ:

1. إلزام شركات التأمين بعقود تأمين نموذجية تتضمن حداً معيناً من المخالفات ذات التأثير الكبير على السلامة المرورية يُتفق عليها بين المرور وشركات التأمين وبما لا يخل بحقوق المتضررين من حوادث السير وذلك بالتنسيق مع الجهة المخولة بالإشراف على تنظيم التأمين بالمملكة وهي مؤسسة النقد العربي السعودي.
2. إنشاء جهة تنسيق مشتركة بين المرور وشركات التأمين واللجنة الوطنية للسلامة المرورية يكون ضمن صلاحياتها: التوعية والتنسيق فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين شركات التأمين والمرور وتدارس حوادث السير والمخالفات المرورية وحصرها وتزويد شركات التأمين والمرور بالدراسات والنشرات والإحصاءات الخاصة بالمخالفات والحوادث المرورية سواء تلك الدراسات التي تقوم بها شركات التأمين أو المرور أو اللجنة.
3. إصدار لائحة بواسطة وزارة الداخلية تنظم عملية التبادل المعلوماتي بين المرور وشركات التأمين فيما يخص السجلات المرورية لأصحاب المركبات والرخص وكذلك إبرام عقود واتفاقات تنظم عملية

التبادل المعلوماتي بين شركات التأمين والمرور وبين شركات التأمين بعضها البعض.

4. دعوة الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال المعلوماتية لتقديم خبراتها فيما يتعلق بالربط المعلوماتي الاليكتروني وذلك في حالة عدم توافر هذه المعلومات من المرور بصفة مباشرة لشركات التأمين.

المراجع

[1] مجلة تأمين 29 يونيو 2002 العدد 29 ص 14.

[2] ندوة نحو عمل عربي للوقاية من حوادث الطرق 7-9 ربيع الثاني 1408 دور شركات التأمين نحو سلامة أفضل (فؤاد قعوار) عمان، الأردن

[3] أحمد شرف الدين، أحكام التأمين، الطبعة الثالثة 1991، ص 13: السنهوري، عبد الزراق الوسيط في شرح القانون المدني ج7، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1964، ص 1084 : توفيق حسن فرج، أحكام الضمان (التأمين) في القانون اللبناني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت (بدون تاريخ)، ص50: عبد القادر العطير، التأمين البري في التشريع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2001، ص 16: عبد العزيز توفيق، عقد التأمين في التشريع والقضاء،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 1998: مصطفى حسام لطفي، الأحكام العامة لعقد التأمين، القاهرة، الطبعة الثالثة 2001 ص 11: مصطفى محمد الجمال، أصول التأمين (عقد الضمان) الطبعة الأولى 1999 بيروت، ص 6 و7. وانظر كذلك تعريف المادة 747 من القانون المدني المصري.

[4] Yvonne Lambert-Faivre,Droit des assurances,9 éd,Dalloz, 1995,p.239

[5] Henri Ronald et Laurent Boyer,Obligations,5 éd,LITEC, Paris,1995, p540

[6] عبد العزيز توفيق، مرجع سابق، ص 73.

[7] محمد حسن قاسم، القانون المدني (العقود المسماة . البيع ،التأمين . الإيجار)،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت 2001 ص 496.
[8] محمد حسيني منصور، التأمين الإجباري من مسئولية حوادث البناء، حوادث السيارات، ص68.
[9]لمعرفة ميزات وإيجابيات كلا من التأمين على المركبة والتأمين على الرخصة راجع الجدول رقم 3 في ملحق الورقة
[10] Alenezi Fahad, L'indemnisation des victimes d'accidents de la circulation en droit saoudien, université de Strasbourg, 1997,p319.
[11] فهد بن حمود العنزي، مجلة تأمين، العدد20، سبتمبر 2001، ص68.
[12] عبد الفتاح خضر، الجريمة وأحكامها العامة في الاتجاهات المعاصرة والفقه الإسلامي،إدارة البحوث معهد الإدارة العامة1405، ص12
[13] وهذا التقسيم الثلاثي هو المعمول به في القانون حيث تكون العقوبات أقسى بالنسبة للجنايات عنها في الجنح وتكون في المخالفات أقل منها في الجنح والجنايات، لمزيد من التفصيل انظر: عزت حسنين، النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون، دار العلوم للطباعة والنشر،الرياض الطبعة الأولى 1404،ص20.
[14] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة 1403، ص 66: مسفر غرم الله الدميني،الجناية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية 1402، ص 33 وما بعدها.
[15] لمزيد من التفصيل: أحمد قمحاوي أباظة، مدخل لمفهوم الأخطار وأساسيات التأمين والضمان، الطبعة الأولى الرياض 1424 ص 31 وما بعدها: عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية، بيروت 1980 ص14: محمد شرعان، الخطر في عقد التأمين، منشأة المعارف بالإسكندرية 1984 ص 95: مصطفى محمد الجمال،

التأمين الخاص، الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص 32 وما بعدها.

البيان	العمر			المستوى التعليمي				المهنة				نوع الرخصة المحمولة
خاصة	عامة	تصريح مؤقت	أخرى	متشبب	خاصة	عامة	تصريح مؤقت	أخرى	متشبب	خاصة	عامة	تصريح مؤقت	أخرى
43	5			4	43	5			4	43	5		
395	8	3	1	30	395	8	3	1	30	395	8	3	1
216	8	10		19	216	8	10		19	216	8	10	
61	11	5		23	61	11	5		23	61	11	5	
24	10			19	24	10			19	24	10		
739	42	18	1	95	739	42	18	1	95	739	42	18	1

	متسبب	4	30	19	23	19	95
	أخرى		1				1
	تصريح مؤقت		3	10	5		18

هل يوجد تأمين على المركبة	البيان	
لا	نعم	لا
11	37	11
134	273	134
72	162	72
18	59	18
10	24	10
245	555	245

النوع	الإيجابيات	السلبيات
التأمين على الرخصة	ـ كل من يقود سيارة يكون مغطى تأمينيا ضد مسئوليته المدنية. ـ من مصلحة الشركات والمؤسسات والإدارات الحكومية المختلفة الاكتفاء بالتأمين على الرخصة حيث يتحمل الأفراد ذلك دون أن تكون هي ملزمة بالتأمين على المركبات التابعة لها.	ـ نطاق التامين لا يشمل الخطر الذي يمكن أن تحدثه المركبة دون سائق أو في حالة السرقة أو عدم تحديد شخصية قائد المركبة. ـ لأن التأمين يعتمد على اعتبارات شخصية متعلقة بحامل الرخصة فإن التحديدات والإستثناءات المتعلقة بالتزام شركة التأمين بالتعويض غالبا ما تكون كثيرة. . من المعرف أن الخطر بالنسبة للسائقين غير متجانس والتأمين على الرخصة بصورته الحالية لا يأخذ في الاعتبار عدم وحدة الخطر كالخطر المرتبط بأعمار السائقين وسنوات القيادة..... الخ. ـ بما أن التأمين على الرخصة يتعلق باعتبارات مرتبطة بالأشخاص وليس المركبة فقد يكون ذلك وسيلة للتحايل على أجهزة الأمن وشركات التأمين لاسيما إذا تعدد الركاب وكان السائق غير مؤمن.
التأمين على المركبة	. نطاق الضمان أو التأمين يكون في الغالب أعم وأشمل لارتباط التأمين بالخطر الذي تحدثه المركبة والذي يستند في الغالب إلى اعتبارات موضوعية مع الأخذ كذلك ببعض الاعتبارات الشخصية المتعلقة بالسائق وهذا يبدو منطقيا أكثر من الاعتماد على الاعتبارات الشخصية فقط.. ـ في التأمين على المركبة يمكن إضافة بعض مجالات التأمين المفيدة اقتصاديا كالتأمين ضد سرقة المركبة أو الحريق. ـ سهولة مراقبة تطبيق نظام التأمين الإلزامي حتى وإن كانت متوقفة وذلك عن طريق وضع ملصق على زجاج المركبة تصدره شركات التأمين لهذا الغرض. . توافر بنية معلوماتية متكاملة لدى شركات التأمين فبالإضافة للمعلومات المتعلقة بالسائقين فستكون هناك معلومات متعلقة بالمركبات ودرجات السلامة بها وأكثرها اشتراكا في الحوادث ...الخ	ـ زيادة الأعباء المالية لمن يمتلك أكثر من مركبة لأنه يلتزم بالتأمين عليها جميعا.